في تقرير أعدته حول الأسعار في الكويت مقارنة بدول "التعاون" أكدت فيه أن المستويات مستقرة في الكويت وضمن النطاق السعري لدول "المجلس"

«التجارة»: تنبؤات باستمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية حتى 2015

أكدت وزارة التجارة والصناعة امس ان اسعار السلع الأساسية في السوق الكويتية تتأثر بعدة عوامل محلية وخارجية تنعكس على مستوى أسعارها صعودا ونزولا كما هو الحال مع اسعار السلع الأساسية بمختلف دول العالم.

وأفادت الوزارة في تقرير أعدته حول مستوى اسعار السلع الأساسية في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي بأن الكويت من الدول التي تعتمد على الاستيراد وبالتالي فهي عرضة لأي تغير عالمي في الأسعار كونها إحدى الدول الأساسية في تصدير السلعة الأهم على مستوى العالم وهي النفط الذي عادت أسعاره للارتفاع بعد تعافي الاقتصاد العالمي.

وأوضحت ان من أهم أسباب ارتفاع اسعار السلع الأساسية عالميا استمرار الدول الكبرى في التحول للوقود الحيوي وانهيار بعض المصانع العالمية المنتجة للسلع الأساسية جراء الأزمة الاخيرة وسوء الأحوال الجوية الذي تسبب في إتلاف أهم مواقع الإنتاج الزراعي وعودة النمو الاقتصادي ما رفع الطلب مقابل قلة المعروض وإلغاء دعم الصادرات في عدد من الدول بالاضافة الى الإجراءات الجمركية التي شددت على حركة التصدير نظرا انطلاقا من السياسة التي تقوم على مبدأ الاقتصاد الحر وحرية الافراد في ممارسة الانشطة الاقتصادية وفي ظل قيام الدولة بتوفير الامكانيات وتقديم التسهيلات اللازمة وتشجيع القطاع الخاص وعدم التدخل الا في أضيق الحدود التي وضعتها القوانين المعمول بها في البلاد ومنها المرسوم بالقانون 79/10 بشأن الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها.

وعلى ضوء ذلك تقوم الوزارة بعمل مسح شهري للسلع الاساسية التي حددت بناء على قرار وزراء التجارة والاقتصاد في دول مجلس التعاون وهي كالتالي:

(الدقيق «الطحين»، الارز، السكر، الحليب المجفف، اللحوم بنوعيها، الزيوت النباتية، الاسمنت، الحديد والشعير).

علما ان اسعار الطحين والشعير في الكويت محددة وتباع من جهة واحدة هي شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية.

وبما ان الكويت دولة تعتمد على الاستيراد بشكل اساسي وبالتالي فهي عرضة لأي تغير عالمي في الاسعار، كون الكويت احدى الدول الاساسية في تصدير السلعة الاهم على مستوى العالم وهو النفط والذي عادت اسعاره للارتفاع بعد بدء تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية الاخيرة مما ساهم في عودة الارتفاعات لأسعار السلع بالاضافة الى عدة عوامل اخرى أهمها:

1 ـ استمرار الدول الكبرى في العالم بالتحول الى الوقود الحيوي.

2 ـ انهيار المصانع المحلية المنتجة في العالم جراء الازمة الاخيرة، وبالتالي قلة المعروض.

3 ـ الاحوال الجوية السيئة التي أتلفت أهم مواقع الانتاج العالمية.

4 ـ عودة النمو الاقتصادي في بعض الدول وبالتالي ارتفاع الطلب في مواجهة قلة المعروض.

5 ـ الغاء الدعم عن الصادرات في بعض الدول وبالتالي ارتفاع سعر البيع عالميا.

6 ـ وضع رسوم على التصدير.

7 ـ الإجراءات الجمركية الحمائية (منع التصدير لبعض السلع).

هذا بالنسبة للعوامل الخارجية، أما بالنسبة للعوامل المحلية فقد تعامل معها تقرير اللجنة العليا المشكلة لدراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية، وكان اهم العوامل التي مازالت تؤثر على مستويات أسعار السلع في البلاد كالتالي:

1 ـ ادارة بعض الجمعيات التعاونية المتدنية.

2 ـ عدم اطلاق حرية المنافسة بين الجمعيات التعاونية.

3 ـ تأخر وصول الكثير من السلع نتيجة الضغط الكبير على الموانئ الكويتية التي لم يتم تطويرها لتواكب زيادة الواردات.

ويمكن الرجوع الى تقرير اللجنة والاجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 844 لسنة 2008 لمعرفة ما تم بشأن معالجة الظاهرة محليا.

مؤشرات الأسعار خليجيا

تعتبر الكويت من الدول المستقرة في مستويات الاسعار والتي تقع ضمن النطاق السعري لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتشابه الظروف بين هذه الدول، وهو ما بينته المقارنة بين الاسعار في هذه الدول.

علما ان التوقعات العالمية تنبئ باستمرار الارتفاعات في اسعار السلع نهاية عام 2015.

مؤشرات أسعار السلع عالميا

ان الاسعار عالميا تقع تحت تأثير عدة عوامل ذكرت في تقرير لروبرت ـ رئيس البنك الدولي في مايو 2008.

كما ان منظمة الفاو العالمية في الموقع الرسمي بتاريخ 2009/12/10 قد بينت ان اسعار المواد الغذائية العالمية تعود للارتفاع. كما ان التقارير العالمية قد أوضحت ان اسعار السلع الاساسية متجهة نحو الصعود، حيث بين التقرير المعد من قبل وزارة التجارة السعودية ان اسعار السكر قد ارتفعت بنسبة 100٪ تقريبا خلال عام 2009 وهو أعلى سعر منذ 25 عاما.

أما بالنسبة للقمح فالإنتاج العالمي يتراجع الى 653 مليون طن في 2010 بحسب مجلس الحبوب العالمي مقارنة مع 674 مليون طن في 2009 نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة عالميا.

وبالنسبة للسلع الأخرى مثل الأرز فقد بلغ السعر في يونيو 2009 نحو 1825 دولارا للطن بعد ان كان 1225 دولارا للطن في يناير 2008. أما العدس فقد ارتفعت أسعاره من 640 دولارا للطن الى 3020 دولارا للطن في مايو 2008 واستقرت عند 1590 دولارا للطن في نوفمبر 2008.

وبالنسبة لاسعار الذرة فقد تراوحت بين 316 دولارا تقريبا و246,50 للطن بين عامي 2008 و2010.

والارتفاع الأكبر يعتبر لمنتجات الحليب البودرة، حيث ارتفع في اقل من عام بنسبة تزيد على 45٪، حيث كانت قيمة الكرتون 40 دولارا في فبراير 2009 وبلغت في ديسمبر 2009 نحو 69,90 دولارا، هذا على المستوى العالمي.

وبناء على كشف الأسعار الشهري الذي يتم من قبل مفتشي الوزارة والدراسة المقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي تبين لنا ان مستويات الأسعار في السوق المحلي هي نفس المستوى مع مستويات الأسعار في أسواق الدول المجاورة بالرغم من ان الأسواق المركزية في السوق المحلي في غالب السلع أرخص سعرا من الجمعيات التعاونية، وذلك يرجع لعدة أسباب تم ذكر بعضها سابقا، منها نظم الشراء ومتطلباتها التي تلزم بعض الجمعيات الموردين بها، بما ينعكس على أسعار السلع، كما ان خروج بعض الجمعيات عن الأهداف الاساسية التي أنشئت من أجلها، ومنها خلق وعي عام عند المستهلك وحول بدائل السلع والحد من زيادة الشره الاستهلاكي لدى المواطنين.

واختتم التقرير بأن تذبذب الأسعار صعودا او هبوطا هو أمر طبيعي ولا تختص الكويت به دون الدول الأخرى، ولكل دولة في هذا الجانب خصوصيتها. حيث ان الأسباب العالمية هي الأساس في اي ارتفاع للأسعار يشمل جميع الدول دون استثناء، اما بالنسبة للأسباب المحلية فهذه من الأمور التي يمكن معالجتها وقد تمت دراستها بالتفصيل في لجنة التحقيق المشكلة من قبل مجلس الأمة واللجنة العليا لدراسة ظاهرة ارتفاع اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.والحكومة في هذا الجانب ومن خلال المرسوم بالقانون رقم 79/10 قد وفرت للمواطن الكويتي ومن يشملهم برعايته حق الحصول على المواد التموينية المدعومة وبأسعار رمزية تضمن له العيش الكريم والاكتفاء، اما بالنسبة للمواد الأخرى غير الضرورية فهذا الأمر يعتبر كماليا.

علما ان عدد المسجلين في نظام البطاقة التموينية بلغ حتى نهاية يناير 2010 (1,465063) مسجلا بـ 177029 بطاقة تموينية.

أحمد الهارون

متوسط الأسعار للمواد الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي بالدينار الكويتي (فبراير 2010)

ت	اسم الصنف	الوحدة	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	سلطنة عمان	البحرين
1	الأرز البسمتي (درجة أولى)	10 كيلوات	6,545	7,290	5,110	10,255	4,440	6,635
2	السكر	10 كيلوات	2,500	2,680	1,500	ـ	2,550	2,653
3	طحين أبيض	كيلو	0,145	0,320	0,160	0,310	0,150	1,529 (50 كغم)
4	زيت الذرة	1,800 ليتر	1,480	1,325	1,380	1,380	1,250	1,365
5	حليب بودرة	1,800 كغم	3,780	3,700	5,930	4,825	3/ـ	3,746
6	دجاج مجمد	كيلو	0,830	0,815	0,725	0,940	1/ـ	0,917
7	اللحوم الحمراء	كيلو	1,250	1,950	2,250	4,050	2,300	0,764
8	عدس	كيلو	1,010	1,073	0,520	0,640	0,610	0,581
9	معجون طماطم كي دي دي	135 غراما	0,093	0,072	0,072	0,100	0,076	0,076
10	حديد	8 ملم	180,0	183/ـ	180,620	202,390	172/ـ	172/ـ
11	الاسمنت	50 كغم	1,250	1,080	1,770	1,050	1,209	1,376

وزيرالتجارة والصناعة يصدر قراراً بشأن استيراد المركبات

الهارون: حظر استيراد المركبات التي مضى عليها 5 سنوات ابتداء من سنة الصنع

الأسعار في الكويت مستقرة وضمن النطاق السعري لدول التعاون

أصدر وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون قرارا وزاريا رقم 59 لسنة 2010 بشأن استيراد المركبات جاء فيه: بعد الاطلاع على قانون الاستيراد رقم 43 لسنة 1964، وعلى القرار الوزاري رقم 130 لسنة 1955 وتعديلاته، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، وعلى ما عرضه وكيل الوزارة.

قرر: مادة أولى يقصد بالعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها على النحو التالي:

1ـ المركبات الأثرية: هي التي مضى على صنعها أربعون سنة ميلادية أو أكثر.

2ـ المركبات التاريخية: هي التي وقع لها حدث تاريخي.

3ـ المركبات النادرة: هي التي يصنع منها عدد بسيط جدا وبعضها باهظة الثمن وذات مواصفات غير عادية.

4ـ مركبة ذات مفصل (القاطرة) هي كل سيارة موصول بها مقطورة او شبه مقطورة ويكونان معا وحدة واحدة.

مادة ثانية: يحظر استيراد المركبات التي مضى عليها خمس سنوات ابتداء من سنة الصنع، ويجوز استثناء الحالات الآتية بشرط ألا يكون قد مضى على صنعها عشر سنوات ما عدا الفقرة السادسة المنصوص عليها في هذه المادة:

1ـ مركبات الطلبة المبتعثين دراسيا اذا كانوا يمتلكونها اثناء دراستهم ولمرة واحدة فقط.

2ـ مركبات الموظفين الكويتيين العاملين بالخارج اذا كانوا يمتلكونها اثناء عملهم ولمرة واحدة فقط.

3ـ المركبات المعدة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة على ان تكون مجهزة لهذا الغرض.

4ـ السيارة الخاصة التي كانت مرخصة بالكويت وقام المالك بتصديرها ثم استرجعها الى الكويت.

5ـ مركبات العاملين بهيئات السلك الديبلوماسي والهيئات والمنظمات الدولية.

6ـ المركبات الأثرية والتاريخية والنادرة.

مادة ثالثة: للشركات او المؤسسات، استيراد الشاحنات التي تزيد حمولتها عن 8 أطنان والحافلات التي عدد ركابها 40 فأكثر، والقاطرات والمركبات المخصصة للأغراض الإنشائية والصناعية والزراعية والحيوانية، والتي لم يمض عليها عشرون سنة ابتداء من سنة الصنع.

ويستثنى من الفقرة السابقة الشاحنات والحافلات والقاطرات والمركبات التي كانت مرخصة بالكويت وقامت الشركات او المؤسسات المالكة بتصديرها لاستخدامها في مشاريع تتولى تنفيذها ثم استرجعتها الى الكويت.

مادة رابعة: للمزارعين ومربي الحيوانات استيراد المركبات المخصصة للأغراض الزراعية والحيوانية (المبينة في المرفق رقم 2) والتي لم يمض عليها عشرون سنة ابتداء من سنة الصنع ولمرة واحدة كل خمس سنوات.

مادة خامسة: على صاحب الشأن تقديم المستندات الموثقة والأوراق التي تحددها وزارة التجارة والصناعة، ويشترط الحصول على موافقة الوزارة بالنسبة للمركبات الواردة في البندين (2، 3) من المادة الأولى قبل القيام باستيرادها.

مادة سادسة: يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار.

مادة سابعة: على المسؤولين بالوزارة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.